الأمم المتحدة S/2019/167

مجلس الأمن

Distr.: General
21 February 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

يسرني أن أوافيكم، بصفتي رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، بتقرير الزيارة التي قمت بها إلى بانغي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، رفقة أعضاء آخرين في لجنة بناء السلام، وبمعية الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، والأمينة العامة المساعدة المعنية بأفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (انظر المرفق).

وسأكون رهن إشارة مجلس الأمن لتقديم ما قد يُطلب من معلومات وتوضيحات إضافية. وتبقى اللجنة على استعداد لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى وإبلاغ المجلس بالتطورات المتصلة ببناء السلام، حسب الاقتضاء.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عمر **هلال**
الرئيس
تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

280219 260219 19-03075 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

زيارة تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام إلى بانغي

١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩

المعلومات الأساسية والنطاق

١ - قمت بصفتي رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بزيارة إلى بانغي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩. ولأول مرة منذ انتخاب المغرب رئيسا للجنة في عام ٢٠١٤، رافقني وفد على مستوى الخبراء من أعضاء لجنة بناء السلام، وهي الاتحاد الروسي وإيطاليا وجمهورية كوريا والصين وفرنسا. وضم الوفدُ الزائر أيضا الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام والأمينة العامة المساعدة المعنية بأفريقيا في الهيكل الأحادي السياسي - التنفيذي الإقليمي المشترك لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وفريقيهما. وانضم إلينا كذلك الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة وشارك في الاجتماعات التي عقدت مع السلطات الوطنية.

٢ - وعلى النحو المبين في الإطار المرجعي للرحلة، الذي أقره أعضاء لجنة بناء السلام قبل الزيارة، تم التركيز على المجالات الأربعة التالية:

- فهم التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالمبادرة الأفريقية لتحقيق السلام والمصالحة والاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي وقعته الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة في ٦ شباط/فبراير؛
- دعم تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام في أعقاب اتفاق السلام، مع التركيز بشكل خاص على تعرُّف التحديات التي ما زالت تعرقل تنفيذها، بما في ذلك عناصرها المتعلقة بسيادة القانون؛
- بحث السبل التي تتيح للجنة بناء السلام دعم إنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات المزمع إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في أوانها؛
- كفالة الاستفادة بطريقة استراتيجية ومشتركة من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم الأولويات والاحتياجات الوطنية لبناء السلام.

٣ - وفي أثناء الزيارة، اجتمع الوفد مع الرئيس فوستن أرشانج توادیرا، ورئيس الجمعية الوطنية لوران نغون بابا، ووزيرة الشؤون الخارجية سيلفي بايبو - تيمون، ووزير العدل فلافيين مباتا، ورئيسة الهيئة الوطنية للانتخابات ماري مادلين نكويت هورنارت، ووزير التخطيط فليكس مولوا، وممثل البنك الدولي روبرت بو جاوود، وممثلة الاتحاد الأوروبي ساموبلا إيسوبي، وممثل صندوق النقد الدولي أوليفييه بينون، وممثلي الجهات المانحة الرئيسية في مجال سيادة القانون، وفريق الأمم المتحدة القطري.

٤ - وقد أكدتُ لجميع محاوريَّ أن تشكيل وفد الزيارة، التي جاءت بعد بضعة أيام فقط من توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في ٦ شباط/فبراير، دليلٌ على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، ومن ضمنها أعضاء لجنة بناء السلام، لتنفيذ هذا الاتفاق.

٥ - وعلى وجه العموم، فقد لمست أن توقيع الاتفاق يمثل لحظة تاريخية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ويحظى بدعم واسع من المجتمع الدولي، ولا سيما من البلدان المجاورة للبلد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويفتح الاتفاق نافذة للتغلب على أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ولكن يتعين، مع ذلك، أن نبقى مدركين للتحديات المتعددة والمعقدة التي ستنشأ مستقبلا. وينبغي أن تأخذ الحلول بعين الاعتبار الأسس الموجودة مثل الدستور وتوصيات منتدى بانغي لعام ٢٠١٥ بشأن المصالحة الوطنية والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وسيتعين ترتيب المسائل المطروحة حسب الأولوية. وسيكون من المهم أن يستفيد السكان بسرعة وشكل ملموس من مكاسب الاتفاق، مع الإبقاء أيضا في الوقت نفسه على الاهتمام باحتياجات بناء السلام والتنمية في الأجلين المتوسط والطويل.

٦ - ومن المواضيع التي أثيرت مرارا في المناقشات الحاجةُ إلى مواصلة التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية وأعضاء المنطقة دون الإقليمية ولا سيما مع جيران جمهورية أفريقيا الوسطى، لكفالة استمرار دعمهم لعملية السلام، عن طريق استئناف عمل اللجان المختلطة الثنائية مثلا، ومعالجة المسائل المتعلقة باللاجئين والترحال الرعوي ومراقبة الحدود. وتم التأكيد بقوة في جميع المناقشات على استمرار الدور الرئيسي للاتحاد الأفريقي. وقد لاحظت أيضا مناداة المجتمع المدني بقوة، ولا سيما النساء والشباب، بالمشاركة في مرحلة تنفيذ الاتفاق. ويتطلب بناء السلام المستدام أن يكون السكان بجميعهم هم من يتولون مقاليده ويشاركون فيه. ولذلك، فمن الضروري تنظيم حملة إعلامية قوية للتواصل مع السكان لتفسير الاتفاق وتوضيح جوانب سوء الفهم المحتملة والانخراط في الحوار، ولو في القضايا الشائكة. فهذا من شأنه أن يساعد في التخفيف من مشاعر الإحباط وتدبير التوقعات.

الاجتماعات المتعلقة بالمبادرة الأفريقية واتفاق السلام

٧ - خصصت الاجتماعات التي عقدت مع رئيس البلاد ورئيس الجمعية الوطنية ووزيرة الشؤون الخارجية وغداءُ العمل الذي أقيم مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، للتركيز على التطورات المتعلقة بالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة والفرص الممكنة والتحديات التي يحتمل أن تواجه تنفيذه. وكان هناك اعتراف عام بأن الاتفاق الموقع حديثا يختلف عن اتفاقات السلام السابقة، بالنظر إلى الالتزام القوي من جانب الحكومة والجهات المعنية الرئيسية بإنجاحه، ويوفر أساسا سليما للمضي قدما. وأعربت الحكومة عن التزامها الراسخ بالإسراع بتنفيذه. وكان الدور القيادي الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، ذا أهمية حاسمة في التوصل إلى الاتفاق. وقد حان الوقت الآن للمضي قدما في التنفيذ. وفي المستقبل القريب، هناك ثلاثة من أحكام الاتفاق الحاسمة التي تنطوي على تحديات وهي:

(أ) إنشاء وحدات مختلطة خاصة تتألف من قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي وعناصر الجماعات المسلحة؛

(ب) إنشاء لجنة شاملة مؤلفة من ممثلي الحكومة والجماعات المسلحة، تقوم بتقديم تقرير يتضمن إجراءات مقترحة ذات صلة بالعدالة إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي من المزمع أن تبدأ مزاولة عملها بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق؛

(ج) تمكين الجماعات المسلحة المؤهلة من تكوين أحزاب أو حركات سياسية قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ويمثل تنفيذ هذه الأحكام ضمن جداول زمنية صارمة واحدا من التحديات المطروحة. ويتوقف النجاح في نهاية المطاف على ما سيعود به الاتفاق على عموم السكان من مكاسب السلام. ويعتبر ضمان استمرار دعم الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما جيران جمهورية أفريقيا الوسطى، أمرا بالغ الأهمية. وسيكون من الجوهري أمام النقص الصارخ في القدرات والموارد أن يستمر الدعم السياسي والمالي لتنفيذ الاتفاق من كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وصندوق بناء السلام، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٨ - وقد هنأ الوفد الحكومة على التوصل إلى الاتفاق، وأعرب عن الأمل في أن يمهد الطريق للعودة إلى دوام السلام والاستقرار، وشدد على أن لجنة بناء السلام ستظل رهن إشارة جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم تنفيذ الاتفاق. وأكد الوفد أهمية ضمان شمول الجميع خلال مرحلة التنفيذ، ولا سيما بإشراك النساء والشباب، وضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع، واقترح الاستفادة من الدروس المستخلصة في سياق المشاورات العامة خلال منتدى بانغي. وأكد الوفد إمكانية الاستفادة من الدور التنظيمي للجنة بناء السلام من أجل تحقيق الاتساق في الجهود الدولية المبذولة لدعم اتفاق السلام، وأوضح أن صندوق بناء السلام قد استثمر أكثر من ١٦ مليون دولار خلال السنة الماضية في مجالات رئيسية مثل تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام ودعم المبادرة الأفريقية عن طريق الوساطة.

٩ - وأكد الرئيس أنه عاكف شخصيا على تنفيذ الاتفاق من أجل إنجاحه. وعلى الرغم من أن التوصل إلى اتفاق سلام مع الجماعات المسلحة أمر مهم، فإن ضمان مشاركتها البناءة في إعادة الإعمار سيظل يشكل تحديا ويتطلب تقديم المساعدة الدولية على مستويات عديدة، بما في ذلك توفير الخبرة الفنية وإسداء الدعم السياسي والمالي. وتعد مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وتعزيز أمانتها للمساعدة في توسيع القدرة الاستيعابية، أمرا أساسيا. ومن الأولويات العاجلة القيام بتفسير الاتفاق للسكان في جميع أنحاء البلد لكفالة القبول والحيلولة دون التضليل. وقد كان دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لعملية السلام أمرا حيويا، ولا سيما بعد تجديد ولايتها. وسيكون من الأمور البالغة الأهمية في المستقبل أن تقدم البعثة الدعم لتنفيذ العناصر المعقدة لاتفاق السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالوحدات المختلطة وقضايا المساءلة والعدالة. وأهاب الرئيس بمجلس الأمن أن يستعرض ولاية البعثة لدعم تنفيذ اتفاق السلام، بما يشمل تشكيل الوحدات المختلطة والمضي قدما في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وقضايا العدالة الانتقالية. وسيكون من المفيد أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الدعم لتعاون الحكومة مع البلدان المجاورة في المسائل الحساسة مثل الارتحال الرعوي والاتجار بالأسلحة وغير ذلك من المسائل العابرة للحدود. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد أخيرا في أديس أبابا، أجرى الرئيس مناقشات مفيدة مع عدد من البلدان المجاورة بشأن إعادة تشكيل اللجان المختلطة الثنائية. ونوقشت أهمية قيام السلطات الوطنية بوضع خطة عمل تتطرق أيضا لاحتياجات التمويل. ويمكن أن يسهم إنجاز تلك الخطة بسرعة في حشد الموارد اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام. وأبرز

الرئيس الحاجة إلى الخبرة في وضع هذه الخطة. وردا على الأسئلة المطروحة، أعرب عن التزامه بضمان عدم إقصاء أي أحد من العمليات السياسية.

١٠ - وأوضح رئيس الجمعية الوطنية أن الدورة العادية المقبلة للجمعية الوطنية ستبدأ في ١ آذار/مارس وشدد على دورها المحوري في إعداد الإطار القانوني لدعم تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك وضع التشريعات المتعلقة بتطبيق اللامركزية والتوزيع العادل للموارد، ووضع رؤساء الدولة السابقين. ويعتبر إنشاء وحدات مختلطة وضمان تمثيل الجماعات المسلحة المستوفية للشروط في ترتيبات الحكم فرصة لتعزيز التماسك الاجتماعي، لكنه سيكون أمرا صعبا. ويمكن لأعضاء البرلمان القيام بدور رئيسي في إطلاع دوائرهم على محتوى اتفاق سلام وتنفيذه؛ ولاحظ أن جزءا كبيرا من البلد يصعب الوصول إليه؛ ثم أهاب بالبعثة أن تواصل دعم نقل أعضاء البرلمان إلى دوائرهم لتيسير التواصل والتوعية. وأضاف قائلا إن الجمعية الوطنية سوف تنظم دورات عمل للبرلمانيين لوضع استراتيجية بشأن إشراك دوائرهم في تنفيذ اتفاق السلام. ورغم أن الجمعية الوطنية أقرت الميزانية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر، فإنه يتعين عليها النظر في الحاجة إلى موارد إضافية من أجل تنفيذ الاتفاق. وشدد كذلك على أهمية أن تكون عملية السلام شاملة للجميع.

١١ - وأكدت وزيرة الشؤون الخارجية أنه رغم أن توقيع الاتفاق يمثل فرصة غير مسبوقة بالنسبة للجمهورية أفريقيا الوسطى، يتعين على البلد أن يتحرك بسرعة لترجمته إلى واقع ملموس بالتركيز على المصالحة، وسيادة القانون، والعدالة، والتواصل مع عموم السكان. وأشارت إلى الأولويات التي تتطلب اهتماما فوريا وهي تدريب الموظفين المدنيين لسد الثغرات الصارخة في مجال القدرات، وتفعيل اللجنة الشاملة لتقديم تقاريرها إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، والتصدي للتوزيع العادل للموارد، بما في ذلك عن طريق كفالة التوازن الضريبي. وقدمت إحاطة عن جهودها من أجل إعادة تشكيل اللجان المختلطة الثنائية؛ فقد اجتمعت بوزير خارجية السودان في الخرطوم في ٨ كانون الثاني/يناير، وأجرت مناقشات مع نظرائها في تشاد والكونغو وغابون على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وذكرت أنها تزمع القيام بجولة في المنطقة دون الإقليمية قريبا لإجراء مزيد من المناقشات الثنائية بشأن سبل ووسائل تعزيز التبادل مع البلدان المجاورة.

١٢ - وحضر غداءَ العمل الذي أقيم مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كل من الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى وسفراء الصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وممثلي الاتحاد الروسي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وشدد جميع المحاورين على أن اتفاق السلام جاء في أوانه وهو يكتسي صبغة فريدة ويتيح أساسا جيدا للتأسيس عليه. وشدد الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى إعادة تعبئة جميع الجهات الفاعلة المعنية دعما لاتفاق سلام؛ وسيواصل الاضطلاع بدور قوي، لا سيما في تعبئة جيران جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية كعوامل تمكينية لتنفيذ الاتفاق. وذكر ممثل الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد مستعد لتقديم المزيد من الدعم والمساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاق وتعزيز قدرات الحكومة على تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وأشار إلى أهمية استمرار الدعم المقدم أيضا من صندوق بناء السلام. وسيمضي البنك الدولي في العمل على استعادة الخدمات الأساسية وإصلاح الهياكل الأساسية في جميع أنحاء البلد لضمان إمكانية استفادة جميع شرائح المجتمع من مكاسب التنمية. وشدد ممثل فرنسا على ضرورة أن يلمس

السكان الفوائد الناجمة من اتفاق السلام. وأكد ممثلا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أهمية وضع استراتيجية جيدة للتواصل مع الجمهور بشأن اتفاق السلام.

١٣ - وفي أثناء الاجتماع الذي عقد مع ممثلي المجتمع المدني، استمع الوفد إلى الشواغل المتصلة بمسألة إشراك الجميع خلال المفاوضات المفضية إلى اتفاق السلام وضرورة إطلاع عموم السكان على مضامين الاتفاق درءا للتضليل. وأشاروا إلى أن الناس قد تعبوا من النزاع ولم يروا أي مكاسب ملموسة تتحقق في مجال السلام أو التنمية. ولكي ينجح اتفاق السلام لا بد من أن يكون تنفيذه شاملا للجميع، ولا سيما النساء والشباب، وإعطاء الأولوية لاحتياجات الضحايا. ويتعين أن يقابل ذلك إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع. فالشباب يستحقون اهتماما خاصا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد قيل للوفد إن ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الجماعات المسلحة يتألفون من الشباب، ولذلك فإن إيجاد سبل لإشراكهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام. وردا على ذلك، أكد الوفد أهمية مشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية في تنفيذ اتفاق السلام، وشدد على أن التماسك الاجتماعي لن يتحقق إلا عن طريق المشاركة الفعلية لجميع فئات المجتمع، وأورد تفاصيل فيما يتعلق بدعم صندوق بناء السلام من أجل إيجاد حلول دائمة وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

اجتماع بشأن الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام

١٤ - شرح الوفدُ مع وزير التخطيط دور لجنة بناء السلام في توفير الدعم لتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام ومتابعة الالتزامات المقطوعة في مؤتمر بروكسل المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد الوفد أن اتفاق السلام يمكن أن يكون نقطة تحول في بناء السلام وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتساءل حول دوره المحتمل في التأثير على تنفيذ الخطة الوطنية. ونظرا لأن ٩٠ في المائة من الجماعات المسلحة هم في الظاهر من الشباب، فقد طرح الوفد سؤالا حول جهود نزع سلاحهم وإدماجهم في المجتمع.

١٥ - وأوضح الوزير أن استدامة اتفاق السلام تتوقف على قدرته من حيث مكاسب السلام والتنمية التي سيحملها إلى السكان. وهذا هو المنطق الكامن وراء الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وسيكون لتنفيذها أثر حاسم في استدامة السلام. وقد شهد عام ٢٠١٨ تحسنا ملحوظا في تنفيذ الخطة، إلا أن الحكومة ما زالت تواجه صعوبات فيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية والقدرة على التنفيذ لا سيما بسبب غياب الدولة. ويتطلب توقيع الاتفاق المزيد من التركيز على تنفيذ الخطة الوطنية كوسيلة لتعزيز قدرة الدولة. وذكر الوزير أنه يدرك التوقعات العالية التي سينشئها اتفاق السلام، وأن على الحكومة أن تعمل بطريقة سريعة وشديدة التأثير. ويجري تنظيم معتكف لتقييم أثر اتفاق السلام على الخطة وبحث أنواع الدعم المطلوبة من الشركاء. ويعد تعزيز أمانة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام خطوة أولى حاسمة لضمان تنسيق الجهود على نحو أفضل والعمل مع جميع الجهات الفاعلة، وكفالة تحسين التواصل مع السكان، وتقصي التقدم المحرز. أما في الأجل الطويل، فسيلزم التركيز على تنويع الاقتصاد وتهيئة الظروف المؤاتية للاستثمار الذي من شأنه أن يجلب فرص العمل إلى المناطق النائية، ولا سيما لمصلحة الشباب. وقد بدأت تظهر بالفعل النتائج الإيجابية لبعض البرامج من قبيل برنامج ”النقد مقابل العمل“. ويعتبر حفز مشاركة القطاع الخاص، التي هي الآن محدودة جدا، أمرا ضروريا، ولكن ذلك سيتطلب تعديل الأطر القانونية وبناء الهياكل الأساسية ووضع استراتيجيات على المستويين القطاعي والجغرافي. وطلب الوزير

”مرونة أكبر وبيروقراطية أقل“ من الشركاء والجهات المانحة في دعمهم لجمهورية أفريقيا الوسطى، إذ إن تعقد الإجراءات يجعل من تحقيق النتائج أمرا صعبا. واقترح أيضا إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة فعالة لمواجهة بعض من التحديات المطروحة. واقترح الوفد الاستفادة من الشراكات المتعددة المقامة دعما لتنفيذ الخطة الوطنية.

١٦ - وناقش الوفد مع وزير العدل الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لمكافحة الإفلات من العقاب. وقد تحققت تطورات إيجابية. فالحكومة تعمل بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية، كما أن المحكمة الجنائية الخاصة بدأت تزاول عملها. بيد أن نظام العدالة العادي معطَّلٌ في جميع أنحاء البلد بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية وما يقترن بذلك من صعوبات تحول دون إيفاد الموظفين القضائيين إلى المناطق الريفية. وقدم الوزير إحاطة عن الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات القضائية، بما في ذلك إيفاد موظفين قضائيين إلى جميع أنحاء البلد، واستقدام موظفي السجون ورؤساء القلم. ويعتبر استقدام موظفين ذوي كفاءة عالية عنصرا مهما أيضا. وفي هذا السياق، يجري تنفيذ برامج بناء القدرات وبرامج التدريب بدعم من الأمم المتحدة. وقد صدر المرسوم المنشئ للجنة الشاملة التي نص عليها اتفاق السلام والتي ستقوم باستعراض جميع الجوانب المتعلقة بالنزاع وتُقدِّمُ تقريرها إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وأضاف أن اتفاق السلام يتضمن حكما بشأن إنشاء صندوق استئماني للضحايا، لكن تحقيق ذلك قد يستغرق بعض الوقت. وتقوم وزارة العدل بإعداد سياسة قطاعية في مجال العدالة يكون من شأنها أن تساعد في التركيز على المسائل ذات الأولوية مثل العدالة الانتقالية، والمحكمة الجنائية الخاصة، ونزع الطابع العسكري عن السجون. وبدعم من البرنامج الإنمائي، جرى إعداد مشروع قانون بشأن المساعدة القانونية وسيعرض قريبا على مجلس الوزراء. ويعتبر القضاء العسكري مجالا آخر من المجالات ذات الأولوية. وفي اجتماع منفصل مع مختلف الجهات المانحة في مجال سيادة القانون، أُبلغ الوفد بوجود شواغل تتعلق بعدم وضوح العملية المفضية إلى تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بما في ذلك مقدار الموارد التي ستلزم. وثمة شواغل مماثلة بشأن الموارد اللازمة للصندوق الاستئماني للضحايا. وتدعم الجهات المانحة السياسة القطاعية في مجال العدالة التي يجري إعدادها باعتبارها خطوة مهمة ستساعدها في تحديد أولوياتها.

١٧ - وشدد الوفد في مناقشاته على ضرورة إتاحة القدرة للفئات المستضعفة، ولا سيما النساء والشباب، على اللجوء إلى العدالة، وأن يشمل ذلك آليات العدالة المجتمعية كذلك. وأشار إلى أن وضع السياسة القطاعية في مجال العدالة، التي ستحدد الميادين ذات الأولوية للإصلاح القضائي في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن أن يساعد في تعبئة الموارد. ولجنة بناء السلام مستعدة للمساعدة في تبليغ الأولويات والاحتياجات. وشدد الوفد على أهمية القيام بمبادرات رمزية تجاه الضحايا، حتى وإن كان إنشاء الصندوق الاستئماني للضحايا وتزويده بالموارد سيستغرقان وقتا أطول، وأكد على أن الجهود المفضية إلى إنشاء الصندوق الاستئماني ينبغي أن تقترن بالإطار العام المتعلق بالتعويضات الممنوحة للضحايا.

١٨ - وناقش الوفد مع ممثل البنك الدولي التحديات الراهنة والثغرات في الموارد التي ما زالت تعيق تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وأوضح الممثل أنه بالرغم من مظاهر التحسن الذي طرأ على تنفيذ الخطة، فإن الصعوبات التي تعتور نقل وجود الحكومة إلى خارج العاصمة بسبب انعدام الخدمات والأمن، وما يقترن بذلك من انخفاض في القدرة الاستيعابية لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ما زالت

تعوق تنفيذها بفعالية وسرعة. ومع ذلك، فإن البنك الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى يريد تجنب توجيه جميع الاستثمارات إلى المناطق الآمنة. فهو يشارك في طائفة واسعة من الأنشطة دعما للخطة، تشمل المرحلة الثانية من مشروع ''النقد مقابل العمل'' الذي يوفر العمالة المؤقتة في المناطق المعرضة للنزاع، وتحديد المباني الرسمية والمراكز الصحية، وتشييد الطرق الرئيسية، واستحداث برنامج ضخم للتحويلات النقدية، ومشروعا شاملا في مجال الطاقة سيبدأ بفضله توليد الكهرباء في بانغي في غضون العامين المقبلين. ويستطيع البنك أن يعطي الأولوية للتنمية المجتمعية، وهو يزمع، من خلال استعمال أدواته المرنة، تنفيذ عدة مشاريع لدعم المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى الماء والكهرباء والهياكل الأساسية عن طريق التدخلات الصغيرة النطاق. ويمثل اتفاق السلام فرصة مهمة تساعد البنك على الإسهام في بناء الثقة؛ وإذا استقرت الحالة الأمنية، فإن بعض هذه المشاريع يمكن أن يحقق نتائج على أرض الواقع بسرعة، بما يبرز الأثر الإيجابي لاتفاق السلام على السكان المحتاجين. وإضافة إلى عدة من مشاريع إعادة الإدماج، يبحث البنك الدولي أيضا إمكانية دعم المجتمعات المحلية التي تتركز فيها الجماعات المسلحة والمقاتلون السابقون. ويحتمل أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في وقت مبكر لا يتعدى آذار/مارس أو نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأبلغ الوفد بأن نائب رئيس البنك الدولي الجديد لأفريقيا سيحل بجمهورية أفريقيا الوسطى في الأسابيع التالية ويقوم بالعديد من الزيارات الميدانية لاستكشاف فرص دعم اتفاق السلام.

١٩ - وأشار الوفد إلى دراسة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن تدابير الوقاية وتركيزها على ضرورة معالجة مظاهر التهميش والإقصاء والمظالم من أجل السلام المستدام. ويعمل صندوق بناء الدولة وبناء السلام التابع للبنك الدولي مع صندوق بناء السلام من أجل إيجاد بيئة مواتية مشتركة في جمهورية أفريقيا الوسطى استنادا إلى مزاياهما النسبية. وسأل الوفد ممثل البنك الدولي حول المساعي التي بذلت في عام ٢٠١٨ لتوفير خدمات البيانات بالأجهزة النقالة وخدمات الدفع في المدن الواقعة خارج بانغي لتيسير تقديم الخدمات الحكومية من خلال تيسير دفع مرتبات الموظفين الحكوميين في المواقع التي يوجدون بها. وأوضح أنه نظرا لعدم إمكانية التعويل على شبكة البيانات بواسطة الأجهزة النقالة في جميع أنحاء البلد، فإن الحكومة لا تريد المضي قدما بالمشروع في المرحلة الراهنة، ولكن جهات أخرى ذات مصلحة تقوم بالفعل ببحث أنواع مماثلة من النهج الابتكارية. واستُنتِج أن توفير الخدمات المصرفية هو عنصر من عناصر حفز التنمية في أفريقيا، وعلى الرغم من أن نظام الجزاءات يجعل ذلك أمرا معقدا، فينبغي بحث خيارات المضي قدما في هذه المسألة.

٢٠ - وعلم الوفد أن صندوق النقد الدولي يدعم البرنامج الاقتصادي والمالي في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال برنامج التسهيل الائتماني الممدد. وهو يدعم، على وجه الخصوص، تعزيز الحوكمة والشفافية والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية. وسوف يسمح تحسن الحالة الأمنية وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد لهاتين المؤسستين بزيادة الاستثمار في إعادة تأهيل هياكل البلد وتنفيذ اتفاق السلام.

٢١ - وفي اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة))، سُلّط الضوء على الحالة الإنسانية الصعبة في البلد واستمرار ظاهرة

النزوح فيه على نطاق واسع. ويطرح توفير التعليم والخدمات الصحية وانعدام الهياكل الأساسية بشكل عام تحديات كبرى. ويعد التصدي لمواطن الضعف وتمويل الحلول الدائمة محورا للعمل الذي يضطلع به الفريق القطري. وشدد المنسق المقيم بالنيابة على ضرورة التعجيل بوضع البرامج بعد توقيع اتفاق السلام، من أجل تحقيق مكاسب ملموسة للمجتمعات المحلية في مجال السلام والتنمية بالنظر إلى ازدياد التوقعات. وأوصى الوفد بأن يتهيأ الفريق القطري لزيادة قدراته والتأهب لدعم تنفيذ اتفاق السلام، وخصوصا بالنظر إلى ضيق الجداول الزمنية.

الاجتماعات المتعلقة بالانتخابات

٢٢ - قدمت الهيئة الوطنية للانتخابات للوفد إحاطة إعلامية بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات المزمع إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، بما في ذلك من خلال وضع الجداول الزمنية لإجراء الانتخابات العامة والتشريعية، وإعداد ميزانيات الانتخابات الوطنية (٣٣ مليون دولار) والانتخابات المحلية (٩ ملايين دولار)، وخطة العمل التي وضعتها لعام ٢٠١٩ والتي تركز على استقصاء مراكز الاقتراع وإعداد طلبات المواد الانتخابية اللازمة. وأشارت الهيئة على وجه الخصوص إلى التحدي الكامن في تحول الجماعات المسلحة إلى أحزاب وحركات السياسية، وهو تحد يزيد من حدته ضرورة خلو سجلات الأشخاص من السوابق الجنائية كشرط لأهلية الترشح في الانتخابات. وشدد الوفد على أن الانتخابات المزمع إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تمثل منعطفا رئيسيا في المسار الديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن لجنة بناء السلام ستواصل دعم هذا المسار.

٢٣ - وأوضح رئيس الجمعية الوطنية أن الجمعية الوطنية تقوم بالفعل باستعراض مشروع القانون الانتخابي، الذي من شأنه أن يحسن العملية الانتخابية بجعلها شاملة للجميع. وشددت الجهات المانحة الرئيسية في مجال سيادة القانون على ضرورة أن تمضي الجمعية الوطنية قدما في قانون اللامركزية كشرط مسبق لنجاح الانتخابات المحلية. وقد أبلغت الهيئة الوطنية للانتخابات الوفد أن مشروع القانون الانتخابي يتضمن أحكاما تنص على زيادة كل من عدد أعضاء الهيئة والعدد الأدنى من النساء الأعضاء فيها. واجتمع الوفد أيضا بالبرلمانيات في سياق تفقد مشروع صندوق بناء السلام المتعلق بالشؤون الجنسانية، وناقش الدور الذي يمكنهن الاضطلاع به في تحسين مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

مشاريع صندوق بناء السلام المتعلقة بالشؤون الجنسانية والدعم المقدم لأجهزة الشرطة والدرك

٢٤ - يدعو القراران المتعلقان ببناء السلام والحفاظ على السلام إلى تحسين أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم النهج الاستراتيجي للحفاظ على السلام. وتتسق خطة عمل التشكيلة في معظمها مع حافظة صندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تعطي الأداتان الأولوية لدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وقضايا الانتخابات المتعلقة بالنساء والشباب والوساطة. وخلال زيارة الوفد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، أتيحت له الفرصة لتفقد مشروعين من مشاريع صندوق بناء السلام، مشروع تشرف عليه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وانخراطها في عمليات الحوار الوطني، ومشروع مشترك بين البرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم الدعم للشرطة والدرك باعتبارهما ركيزتين جوهرتين للأمن وسيادة القانون والعدالة والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولاحظ الوفد بارتياح قدرة الصندوق على تقديم الدعم لهذه المجالات البالغة الأهمية في أوقات مفصلية من العملية الانتقالية وعلى تحقيق

الاتساق بين أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. وباستثمارات صغيرة نسبيا، استطاع الصندوق علاوة على ذلك أن يحدث أثرا تحفيزيا بعيد المدى، ذلك أن البرلمانيات اللائي دعم المشروعُ مشاركتهن السياسية يبحثن الآن السبل التي تكفل مشاركة المرأة مشاركة متساوية في تنفيذ عملية السلام وفي الانتخابات المزمعة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، في حين مكّن مشروع دعم الشرطة والدرك من إنشاء مرافق للتدريب مزودة بمنهج باستطاعته أن يعزز التدريب الجاري لأفراد الشرطة الحاليين وللأفراد الذين سيجندون في جهاز الشرطة مستقبلا. وقد وافق صندوق بناء السلام على ما يفوق ٧٥ مليون دولار لجمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٩.

٢٥ - ومكنت الزيارة الوفد من تقديم معلومات بشأن مساهمات صندوق بناء السلام في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وتعزيز التلاحم الاجتماعي، وتعميم مكاسب السلام على السكان، ودعم جهود الوساطة، وتمكين النساء والشباب. وأوضح الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام أن صندوق بناء السلام قد دخل مرحلة جديدة فيما يتعلق بالبرامج، حيث ستأخذ بعين الاعتبار اتفاق السلام وتهدف إلى تعميم مكاسب السلام على الناس. وسيسعى صندوق بناء السلام إلى تركيز دعمه على أضعف الفئات، بغية دعم القدرات التي ستساعد على بسط سلطة الدولة، ودعم عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، ومعالجة المسائل المتصلة بالترحال الرعوي. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ الصندوق على مرونته وأسلوبه في المجازفة ودوره التحفيزي دعما لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما بالنظر إلى ضيق الجداول الزمنية والحاجة إلى التعجيل بإظهار النتائج. وسيتواصل تسخير لجنة بناء السلام كإطار لتنسيق دعم المانحين لتنفيذ الاتفاق.

الملاحظات والخطوات المقبلة

٢٦ - ما زال بناء السلام يواجه تحديات عديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما زال الوضع الأمني متقلبا. وما زالت سلطة الدولة غائبة عن معظم أنحاء البلد، وذلك يحد من القدرة على توفير الخدمات الأساسية والأمن. وتأتي جمهورية أفريقيا الوسطى في المرتبة ما قبل الأخيرة من دليل التنمية البشرية، ويعد أكثر من نصف سكان البلد، أي نحو ٢,٣ مليون شخص، في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وما زالت فاشيةً في البلد مظاهر الفقر المدقع واللامساواة والإفلات من العقاب والتهميش والتمييز، ويبدو الانتعاش الاقتصادي والتنمية أمرين مستعصيين في غالب الأحيان. ونظرا على وجه الخصوص لعدم نجاح عملية المصالحة، تتفاقم الانقسامات بين الأطراف السياسية الوطنية والمجتمعات المحلية وتقودهم الحالةُ الاقتصادية العصيبة إلى التنازع فيما بينهم تنافسا على الموارد. ولم يكن بوسع تدفقات المعونة والمساعدة التي غالبا ما تكون غير منتظمة ومتفاوتة ومجزأة أن تنجح في حل تلك المشاكل. على أنه بالرغم من أن الكثير من هذه الديناميات قد استمر منذ نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، فقد عاين الوفد أسبابا تدعو للتفاؤل.

٢٧ - فبالرغم من المخاطر والتحديات وما يشوب القدرات والموارد من ثغرات، ووجود أنواع شتى من المخربين، يحدوني الأمل في أن السلام المستدام والمصالحة ربما أصبحا أخيرا على مرمى حجر. فاتفاق السلام قد أحيا آمالا كبيرة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قامت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها بتحسين تناسق وتكامل أنشطتهما دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى. ووُجّهت نداءات قوية إلى منظومة الأمم المتحدة وشركائها من أجل مواصلة العمل معا ودعم تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك من خلال

إعداد مشاريع مبتكرة ذات جدوى يكون في مقدورها أن تحظى بدعم الجهات المانحة ودعم صندوق بناء السلام. وعلى الرغم من الانتكاسات الأولى، فقد استمر تسارع وتيرة صرف الأموال لتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام على امتداد عام ٢٠١٨ وبلغ معدل التنفيذ المالي ٥٤ في المائة، وهو ما يمثل زيادة عن معدل ٣٨ في المائة المسجل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقد سرني أيضا أن ألاحظ الالتزام بضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٢٨ - وستواصل لجنة بناء السلام الاضطلاع بدورها في دعم احتياجات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وستواصل دعم عملية السلام وتوفير المساندة في تنفيذ اتفاق السلام، حسب الضرورة. ولن يكون التنفيذ سهلا. ومن الجوهري الآن الإبقاء على الزخم والمحافظة على الاهتمام بجمهورية أفريقيا الوسطى ودعمها على الصعيدين الدولي والإقليمي. **ويمكن للجنة بناء السلام أن تسخر دورها كجهة تنظيمية وجهة وصلٍ لكفالة استمرار المحادثات بشأن جوانب بناء السلام من اتفاق السلام ودعم المناقشات المتعلقة بعناصره الأشد تعقيدا، بغية تحقيق الاتساق فيما بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والأمم المتحدة ودولها الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية.**

٢٩ - وسيكون تقديم الدعم في الوقت المناسب لإعداد الانتخابات المزمع إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وتنظيمها وكفالة شمولها للجميع، أمرا بالغ الأهمية. **وستواصل لجنة بناء السلام متابعة التطورات بموازاة مع تقدم العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوجه الانتباه إلى المخاطر والتحديات المتبقية،** مع الدعوة لاجتماع الشركاء الدوليين والإقليميين لتعزيز الاهتمام بالفرص والتحديات المحيطة بالانتخابات، وتحديد الثغرات والتحديات التي شابت العملية الانتخابية السابقة، بما في ذلك تلك التي تتصل بتعزيز مشاركة المرأة. **وإنني أعتزم تنظيم دورة بشأن العملية الانتخابية في الوقت المناسب، بالتشاور مع مكتب دعم بناء السلام والجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.**

٣٠ - **وستواصل لجنة بناء السلام دورها كإطار لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للانتعاش وبناء السلام، ولا سيما في ضوء اتفاق السلام. وأعتزم تنظيم دورة خاصة تركز على موضوعي سيادة القانون والمحكمة الجنائية الخاصة،** بغية تقديم معلومات عن التقدم المحرز والنجاحات المتحققة والتحديات والثغرات التي تعتور الموارد والقدرات. **وسأواصل أيضا استخدام منبر لجنة بناء السلام لمناقشة شراكة الأمم المتحدة مع البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي.** وستواصل لجنة بناء السلام ممارستها المتمثلة في إسداء المشورة إلى مجلس الأمن، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بهذا الأمر، بما في ذلك ما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - وفي أعقاب الإعلان في ٧ كانون الثاني/يناير عن خطة العمل لعام ٢٠١٩ لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وأمام حالة الطوارئ الإنسانية الجارية، وجهتُ أيضا لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، بصفتي رئيسا للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دعوة للمشاركة في الاجتماع السنوي الرفيع المستوى السنوي للمجلس الذي سيعقد في حزيران/يونيه بجنيف. وستكون مشاركة الرئيس فرصة سانحة للمناداة بتوجيه الاهتمام لقضية جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجاتها الإنسانية.